

## المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإيهم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلطان  
وعضوية القضاة السادة

أحمد المومني ، محمد متروك العجارمة ، جميل المحادين ، هاني الرفاتي

المميز :- نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٨ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٧/٥٥٨ فصل ٢٠٠٩/٢/٢٢ القاضي بما يلي :-

١. عملاً بأحكام المادة ٢/٢٣٦ من الأصول الجزائية عدم مسؤولية المتهم عن جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات المسندة إليه لتوافر حالة الدفاع الشرعي .
٢. عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص وفقاً لأحكام المواد ٣ و ١٤/١ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر و عملاً بالمادة ١١/ج من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة السلاح المضبوط .

وحيث أمضى المتهم عقوبة الحبس المحكوم بها موقوفاً فتقرر المحكمة اعتبار العقوبة منقذة بحقه .

محكمة التمييز الأردنية

بصفحتها : الجزئية

رقم القضية :

٢٠٠٩/٤٨٦



تاریخ ۱۳۸۷/۱۱/۱۱ ...

... و ...

... و ...

... و ...

... و ...

... و ...

... و ...

... و ...

- ۱. ...
- ۲. ...
- ۳. ...

۴. :-

... ۱۳۸۱/۱ ...

...

... و ...

...

... و ...

... و ...

... و ...



عن المملكة الأردنية الهاشمية يجوز للمحكمة أن تأمر بتلاوة إفادته أثناء المحاكمة كهيئة في القضية.....))

أن المستفاد من هذا النص أن المشرع قد أجاز للمحكمة استثناء من الأصل المشار إليه بالمادة ١٤٨ من الأصول الجزائية تلاوة أقوال الشاهد الذي أدلى بشهادته في التحقيقات الأولية بعد القسم وتعذر إحضاره للمحكمة لسماع شهادته إما للوفاة أو العجز أو المرض أو الغياب عن المملكة أو لأي سبب آخر ترى معه المحكمة أنها لم تتمكن من سماع شهادته وإن لمحكمة الموضوع اعتماد شهادته تبعاً لذلك كونها تعتبر بيئة قانونية .

وحيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن الشاهد المجني عليه قد أدلى بشهادته لدى المدعي العام وتحت القسم القانوني وقد تبين من كتاب مدير إدارة التنفيذ القضائي رقم ٢٠/٨/٢٣/٥/٨ تاريخ ٢٠٠٨/٦/٣٠ الجهة المختصة بإحضار المطلوبين للقضاء أن الشاهد المذكور خارج البلاد الأمر الذي بني عليه أن تلاوة شهادة هذا الشاهد المعطاة لدى المدعي العام تحت القسم القانوني تعتبر قد تمت وفق أحكام المادة ١/٦٢ من الأصول الجزائية مما يجعل ما ورد بهذا السبب غير وارد ويعين رده .

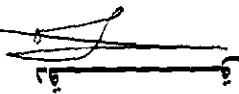
وعن باقي أسباب الطعن التمييزي الأول والثالث والرابع التي مؤداها واحد وهو تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها بتطبيقها المادة ٣٤١ عقوبات والنعي على القرار بالقصور بالتعليل والتسبيب .

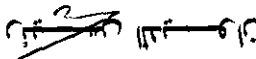
وفي الرد على ذلك نجد أن الاجتهاد القضائي لمحكتنا قد ذهب إلى أنه وإن كانت حالة الدفاع الشرعي هي مسألة موضوعية تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وفق ما يقدم إليها من أدلة وظروف إثباتاً أو نفياً دون رقابة عليها في ذلك من محكمة التمييز ما لم يكن استخلاص محكمة الموضوع غير سائغ ومخالفاً للقانون ( انظر تمييز جزاء ٧٣/٧٧ و ٢٠٠٨/٦١٠ هـ ع ٠٠٠ ) .

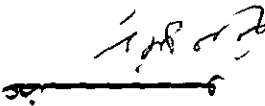
ومن الرجوع للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات نجد أنها تنص على ما يلي :-  
[[ تعد الأفعال الآتية دفاعاً مشروعاً :-

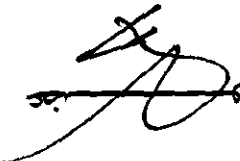



۳۰۰

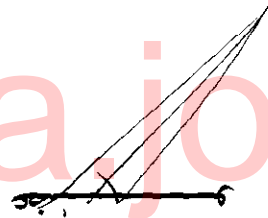
  
\_\_\_\_\_

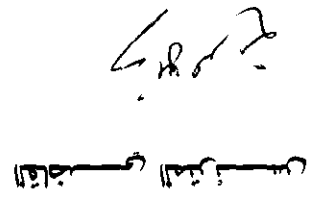
  
\_\_\_\_\_

  
\_\_\_\_\_

  
\_\_\_\_\_

  
\_\_\_\_\_

  
\_\_\_\_\_

  
\_\_\_\_\_

lawpedia.jo

۲۰۰۸/۰۵/۱۹ تاریخ ۱۴۳۰ هجری قمری ۳۸ جمادی الثانی ۱۴۳۰

المستأجر

والتاجر والمالك والمؤجر والمؤجر له والمؤجر له

المستأجر له المثل من الثمن والمؤجر له المثل من الثمن  
والمؤجر له المثل من الثمن والمؤجر له المثل من الثمن  
والمؤجر له المثل من الثمن والمؤجر له المثل من الثمن